أنباء عن إرسال تعزيزات عسكرية إلى سيناء.. والجيش ينفي

مصر: «الجماعة» تخطط لتعديلات تقصي «الدستورية».. وتلغي الرقابة على الانتخابات

عصام العريان

القاهرة - «وكالات»: بعد يوم من قرارات المحكمة الدستورية المصرية بخصوص مجلس الشوري وبطلان الجمعية التاسيسية أعلن حزب الحرية والعدالة الحاكم في مصر أنه بصدد التقدم بتعديلات دستورية يحد فيها من صلاحية المحكمة العليا تجاه المؤسسات المنتخبة.

هذا ما كشفته صحيفة «الحياة» اللندنية على لسان عصام العريان، نائب رئيس حزب «الحرية والعدالة»، الذراع السياسية لجماعة «الإخوان المسلمين».

وكشف العريان أن لجنة من خبراء قانونيين ودستوريين تبحث في إجراء تعديلات دستورية، قال إنها تهدف إلى تفادي بعض العقبات.

وفي الوقت الذي رفض فيه العريان الكشف عن مضمون تلك التعديلات المزمع إجراؤها، كشف قيادي في جماعة الإخوان أن الأمر يتعلق بتعديل دستوري يلغي مبدأ الرقابة السابقة للمحكمة الدستورية العليا على القوانين المتعلقة بالانتخابات، مع تحصين المؤسسات التشريعية المنتخبة ضد الحل.

وذلك على غرار مجلس الشورى الذي يتولى السلطة التشريعية في البلاد والذي قضت المحكمة الدستورية ببطلان قانون انتخابه، وإن أبقت عليه لممارسة مهام التشريع إلى حين انتخاب مجلس نواب جديد.

أما فيما يتعلق بالتعديلات المتعلقة بالانتخابات، فرفض القيادي في جماعة الإخوان توضيح ما إذا كانت متعلقة بأزمة تصويت الجيش الذي أمرت المحكمة بمنحه حق الاقتراع.

وأعقب الحديث عن تعديلات قد تحد من صلاحيات المحكمة الدستورية قرارات اتخذتها المحكمة أخيرا أثارت اعتراض الرئاسة المصرية بقيادة جماعة الإخوان التي أكدت من ناحيتها أن أي تعديلات قد تجرى ستعرض على استفتاء شعبي

وعلى صعيد منفصل نقي المتحدث باسم القوات المسلحة المصرية، العقيد أحمد علي، الأنباء حول إرسال تعزيزات عسكرية إلى سيناء، بحسب ما تم تناقله من قبل وسائل إعلام محلية وأجنبية.

ونقل تقرير نشر على موقع التلفزيون المصري عن وكالة أنباء الشرق الأوسط، قول المتحدث العسكري: «إن عناصر القوات المسلحة التي تم الدفع بها إلى سيناء لدعم قوات الشرطة المدنية منذ واقعة اختطاف الجنود السبعة، ما زالت متواجدة لأداء عملها ومهامها بصورة طبيعية جدا، من دون زيادة أعدادها».

وأكد المتحدث العسكري على أنه لم يتم الدفع بأية تعزيزات جديدة، وأن القوات المتواجدة تقوم بعملها في إطار خطة مواجهة الأوكار والبؤر الإجرامية والعناصر الإرهابية المتطرفة الموجودة في سيناء.

وأضاف المتحدث أن عناصر القوات المسلحة الموجودة بسيناء «تهدف إلى ملاحقة العناصر الخارجة عن القانون، بمن فيهم مرتكبي واقعة اختطاف الجنود».

القربي: مستعدون لاستقبال معتقلينا

اليمن يطالب أوباما الإيفاء بتعهداته حيال معتقليه في «غوانتانامو»

أبو بكر القربي

جدة - «وكالات»: أبدى اليمن امس الاول ترحيبا حذرا بتعهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما رفع الحظر عن ترحيل السجناء اليمنيين من معتقل غوانتانامو قائلا إنه يتعين عليه الآن أن يترجم أقواله إلى أفعال.

وقال وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي إن حكومته تبني مركز إعادة تاهيل لاستقبال اليمنيين المحتجزين في المعتقل الأمريكي في كوبا منذ أكثر من عشر سنوات. وتعهد أوباما الشهر الماضي بإنهاء الحظر المفروض على ترحيل اليمنيين إلى بلادهم - وهي إحدى العقبات الأساسية التي تعيق إخلاء المعتقل - وتغيير القواعد المنظمة للهجمات التي تشنها الطائرات الأمريكية بدون طيار. وقال القربي إن إعلان أوباما يعطي أملا لأسر المعتقلين في جوانتانامو بل وللمعتقلين أنفسهم الذين قضوا 12 عاما وراء القضبان وفقدوا الأمل في الخروج من جوانتانامو.

وقال للصحفيين في مدينة جدة السعودية إنه يتعين على أوباما الآن أن يترجم أقواله إلى أفعال مضيفا أن بلاده ستبحث مع السلطات في واشنطن كيفية البدء في العملية بناء على الشروط التي قد يضعها الأمريكيون بالطبع. وهناك 56 يمنيا بين 86 معتقلا تم السماح بنقلهم أو إطلاق سراحهم من جوانتانامو. وجرى اعتقال معظم هؤلاء قبل أكثر من عشر سنوات بعد هجمات 11 سبتمبر أيلول 2001 على الولايات المتحدة.

وتم وقف ترحيل السجناء اليمنيين في عام 2010 بعد أن حاول رجل تلقى تدريبات على أيدي متشددين في اليمن تفجير طائرة متجهة إلى الولايات المتحدة عام 2009 بقنبلة خبأها في ملابسه الداخلية. ورغم ذلك طرح أوباما شروطا يوم 23 مايو للبدء في الترحيل من بينها إنشاء مركز لتأهيل المتشددين في اليمن. وقال القربي إن الحكومة تستعد لاستقبال السجناء. وأضاف بعد اجتماع مع وزراء مالية وخارجية دول الخليج أن اليمن يجري الآن الترتيبات اللازمة لتجهيز مركز إعادة التأهيل لاستقبال المعتقلين.

وقال أوباما في نفس الخطاب إن هجمات الطائرات بدون طيار قد يتم قصرها على الحالات التي يظهر فيها تهديد «مستمر ووشيك» وستديرها في الأساس وزارة الدفاع بدلا من وكالة المخابرات المركزية.

«هيومن رايتس» تطالب بتسليم كوشيب لـ«الجنائية»

الخرطوم - «وكالات»: قالت هيومن رايتس ووتش إن قائدا سودانيا مطلوبا للمحكمة الجنائية الدولية قاد هجمات، أو شارك فيها، أسفرت عن سقوط قتلى في مناطق بوسط دارفور خلال شهر أبريل 2013. وطالبت بتسليمه للمحكمة «فورا».

وأبلغ شهود عيان المنظمة الحقوقية بأن القوات التي شنت الهجوم على منطقة تقطنها قبيلة السلامات تضم فيما يبدو قوات حكومية كانت تستخدم أسلحة ومعدات حكومية.

وكانت قد صدرت بحق علي كوشيب، واسمه علي محمد علي، مذكرة اعتقال من المحكمة الجنائية الدولية عام 2007 على خلفية ارتكاب جرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب في دارفور عامي 2003 و2004.

وعلى الرغم من أن السلطات السودانية اعتقلت كوشيب عام 2007 على خلفية تهم لا تتعلق بمذكرة المحكمة الجنائية الدولية ومرة أخرى عام 2008، فإنها قد أطلقت سراحه لعدم كفاية الأدلة.

وحثت هيومن رايتس ووتش مجلس الأمن الدولي -الذي ستقدم له المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية مذكرة في الخامس من الشهر الجاري بخصوص الموضوع نفسه- على دعوة السودان إلى تسليم كوشيب للمحكمة الجنائية الدولية «فورا».

ويشغل كوشيب الآن منصبا رفيعا في قوات شرطة الاحتياط المركزي المساندة، ويتهم بأنه كان القائد الفعلي لميليشيات الجنجويد المتهمة بارتكاب انتهاكات بحق سكان محليين.

وقال مدير قسم أفريقيا في هيومن رايتس ووتش دانيال بيكيل إن هناك شهودا رأوا علي كوشيب في مواقع شهدت عمليات قتل وحرق ونهب بدارفور في الآونة الأخيرة، «الأمر الذي يظهر بوضوح أن السماح للمطلوبين للعدالة بأن يظلوا طلقي السراح، يمكن أن تترتب عليه آثار مدمرة». وأفاد شهود عيان لهيومن رايتس ووتش بأنهم رأوا كوشيب يستقل مركبة حكومية في منطقة هجوم شهدته بلدة أبو جرادل في 8 أبريل الماضي.

وأبلغ شهود العيان المنظمة أن أعداداً كبيرة من رجال مدججين بالسلاح يرتدي أغلبهم الزي الكاكي العسكري وصلوا إلى المنطقة على دفعتين وبدؤوا في إطلاق النار بصورة عشوائية وحرقوا المنازل والمتاجر ونهبوا الماشية والبضائع.

وقالت هيومن رايتس ووتش إن الهجمات الأخيرة أجبرت عشرات الآلاف من الأشخاص على الفرار من المنطقة. وقد عبر الحدود إلى داخل تشاد أكثر من 30 ألف لاجئ، معظمهم من النساء والأطفال.

ليبيا تطعن في حكم تسليم سيف القذافي

سيف الإسلام القذافي

طرابلس - «وكالات»: قال وزير العدل الليبي صلاح المرغني ان ليبيا ستطعن في حكم اصدرته المحكمة الجنائية الدولية بتسليم سيف الإسلام ابن الزعيم الراحل معمر القذافي إلى المحكمة.

ونقلت وكالة الانباء الليبية الرسمية «لانا» عن المرغني قوله «سنقدم ما يلزم لإقناع محكمة الجنايات الدولية بأن ليبيا قادرة على إجراء محاكمات عادلة وفقا للمعايير الدولية».

وجادلت ليبيا في حق المحكمة الجنائية الدولية في محاكمة سيف الإسلام القذافي أستنادا إلى أن الولاية القضائية للمحكمة الدولية تنعدم ما دامت السلطات الليبية تعتزم اتخاذ إجراءاتها ضد سيف الإسلام بموجب المبدأ القائل بأنها لا تتدخل إلا إذا كان النظام القانوني المحلي غير قادر على القيام بالمهمة. ونقلت لانا عن المرغني قوله « نعبر عن احترامنا لمحكمة الجنايات الدولية وقضاتها، لكننا سنطعن في هذا القرار وفقا للقواعد المقررة في المحكمة الدولية ، وسيعمل الفريق المكلف من الخبراء الوطنيين والدوليين على ذلك ».

ولا يتوقع كثيرون أن تسلم ليبيا سيف الإسلام الى المحكمة الجنائية الدولية التي تريد محاكمته فيما يتصل بجرائم مزعومة ارتكبت أثناء الثورة التي أطاحت بوالده في 2011.

ورفض قضاة المحكمة الدولية الموقف الليبي قائلين إن محاميي الحكومة الليبية لم يثبتوا أن السلطات في بلادهم تحقق في نفس القضية التي يبحثها المدعون في المحكمة الدولية.

وشكك القضاة أيضا فيما إذا كان لليبيا سيطرة كاملة على المكان الذي يحتجز فيه سيف الإسلام. وسيف الإسلام «40 عاما» محتجز لدى السلطات في مدينة الزنتان حيث لا تملك الحكومة المركزية نفوذا يذكر.

وكان سيف الاسلام شخصية نافذة خلال حكم أبيه وتوجه له اتهامات بتنسيق عمليات الانتقام الوحشية التي تعرض لها المحتجون المعارضون للقذافي. ويحرص حكام ليبيا الجدد على محاكمة انصار القذافي في الداخل كي يثبتوا لليبيين ان من ساعد على بقاء القذافي في السلطة 42 عاما تتم معاقبته. ويخشى مدافعون عن حقوق الانسان من ان يؤدي ضعف الحكم وسيادة القانون في ليبيا الى عدم تلبية الاجراءات القانونية للمعايير الدولية.

بعد انتهاء مهلة الأهالي للحكومة

الأردن: معان تدخل على خط العصيان

عمان - «وكالات» : توقفت حركة العمل امس الاول في معان جنوبي الأردن بعد أن أعلن مواطنوها العصيان المدني بعد أعمال عنف احتجاجا على مقتل اثنين من أبناء المدينة، بينما قال رئيس الوزراء عبد الله النسور إن حكومته ستقوم بواجبها في بسط الأمن وفرض هيبة الدولة بالمدينة.

وقال عضو مجلس النواب الأردني عن محافظة معان أمجد آل خطاب إن خطوة العصيان المدني أتت بعد انتهاء المدة التي منحها الأهالي للحكومة والسلطات الأمنية للكشف عن هوية المتهمين بقتل اثنين من أبناء المدينة وإصابة آخر في تبادل لإطلاق النار في منطقة الرشيدية بالعقبة قبل أيام وما نتج عنها من تداعيات بعد عرض شريط فيديو على اليوتيوب يظهر ضربا وركلا لأحد المتوفين من قبل أشخاص لم تكشف هوياتهم بعد.

وأوضح آل خطاب لوكالة الصحافة الفرنسية أن «ما حدث هو نتيجة تراكمات»، مشيرا إلى أعمال العنف التي حدثت في جامعة الحسين بن طلال الشهر الماضي التي تركت المدينة على «صفيح ساخن».

وقتل أربعة أشخاص وأصيب 25 آخرون في صدامات وقعت نهاية أبريل الماضي بين مئات الطلاب في جامعة الحسين بن طلال في معان.

وقال آل خطاب إن «الجهات المعنية قالت إن شريط الفيديو مفبرك رغم استطاعتها الوصول إلى الشخص الذي قام بنشره على اليوتيوب»، مشيرا إلى «وجود جهات تسعى لإثارة الفتنة بين أبناء معان والبادية».

وكانت المواجهات في مدينة معان الواقعة على بعد 250 كلم جنوبي العاصمة عمان تجددت الأحد بين المحتجين وقوات الأمن بعد انتهاء المهلة التي حددها وجهاء المدينة للحكومة للقبض على المطلوبين بقتل اثنين من أبناء المدينة.

وأكدت مصادر أن اشتباكات بالأسلحة النارية وقعت في محيط المركز الأمني في معان قبل ظهر الأحد للمرة الثانية خلال ساعات، بعد تعرضه لهجوم مماثل ليلة السبت.

وقال شهود عيان إن أصوات أعيرة نارية من أسلحة آلية أوتوماتيكية تسمع في أرجاء معان بين الحين والآخر، في حين تجوب سيارات مصفحة ومدرعات تابعة لقوات الدرك شوارع المدينة على مدار الساعة، وتعمل على تفريق متظاهرين عبر إطلاق الغاز المدمع.

واعتقلت قوات الأمن عشرين شخصاً من مواطني مدينة معان بينهم ثمانية أحداث وسط الإضراب الذي عم أرجاء المدينة.

وقال رئيس مركز معان لحقوق الإنسان في الأردن أكرم كريشان إن رجال الدرك استخدموا القوة غير المبررة في هجومهم على المواطنين في المدارس والجوامع والمنازل.

واتهم كريشان الأمن بإطلاق غازات مدمعة سامة مما أدى إلى اختناقات في صفوف النساء والأطفال والمصابين بالربو.

وتعود جذور التوتر في معان إلى نهاية شهر ابريل الماضي عندما اندلعت أعمال شغب واسعة إثر مقتل أربعة مواطنين في اشتباكات مسلحة داخل جامعة الحسين في المحافظة الجنوبية.

وتلت هذه الأحداث قيام محتجين من عشائر الحويطات بإغلاق الطريق الدولي الواصل إلى محافظتي معان والعقبة جنوبي البلاد، قبل أن يفتح مجددا إثر وساطات وتدخلات حكومية وعشائرية

بعد تكليفه الذي انتقدته «حماس»

رام الله: الرئيس المكلف يبدأ مشاوراته لتشكيل الحكومة.. ومسيرة عالمية للدفاع عن القدس

رام الله - «وكالات»: بدأ الأكاديمي رامي الحمد الله امس مشاوراته لتشكيل الحكومة الفلسطينية الجديدة خلفا لسلام فياض

وكان الرئيس الفلسطيني محمود عباس قد كلف الحمدالله بقيادة الحكومة الجديدة في خطوة انتقدتها على الفور حركة المقاومة الاسلامية «حماس» التي تدير قطاع غزة.

ويأتي تكليف الحمد الله بتشكيل الحكومة الجديدة بعد اخفاق حركتي فتح وحماس في تطبيق ما تم الاتفاق عليه في الدوحة والقاهرة بتشكيل حكومة انتقالية برئاسة عباس تعد للانتخابات التشريعية والرئاسية.

وكان عباس وحماس اتفقا من حيث المبدأ الشهر الماضي على تشكيل حكومة وحدة فلسطينية.

وقال فوزي برهوم المتحدث باسم حماس ان تكليف الحمد الله يلقي بظلال من الشك على الاتفاق.

واضاف لرويترز انه كان يتعين على عباس انجاز اتفاق المصالحة الذي ابرم في القاهرة الشهر الماضي بدلا من تكليف مرشحه المستقل كرئيس للوزراء.

ووصفت حماس تعيين الحمد الله بانه غير شرعي.

لكن وكالة الانباء الفلسطينية الرسمية قالت عن تكليف عباس للحمد الله إن الرئيس الفلسطيني «أكد تمسكه باتفاقيات المصالحة الموقعة في القاهرة والدوحة» مع حماس وحرصه الشديد على اتمامها وفق الجدول الزمني المتفق عليه في القاهرة.

ونقلت الوكالة عن الحمد الله «55 عاما» الذي يحمل شهادة الدكتوراه في اللغويات التطبيقية من بريطانيا ويعمل رئيسا لجامعة النجاح الوطنية في نابلس بالضفة الغربية منذ عام 1998 تأكيده على «التزامه ببرنامج وسياسة السيد الرئيس محمود عباس».

وأضافت الوكالة أن الحمد الله «تمن ثقة الرئيس العالية به لتكليفه بهذه المهمة الوطنية في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها القضية الفلسطينية».

ورامي الحمد لله شخصية غير معروفة خارج الأراضي الفلسطينية وسيحل محل فياض الاقتصادي المفضل من الغرب والذي استقال في 13 ابريل ويغادر منصبه رسمياً هذا الشهر.

وقبل عباس استقالة فياض بعد انتقادات شديدة من حركة فتح التي يتزعمها عباس اثر قبوله استقالة وزير المالية نبيل قسيس دون الرجوع اليه. ومن المتوقع ان يستمر الحمد الله رئيسا للحكومة لحين تشكيل حكومة وحدة مع حماس على أساس التعهدات التي أبداها زعماء الحركتين الفلسطينيتين الشهر الماضي.

ويصف الحمد الله نفسه بالمستقل ويعمل اضافة الى رئاسته لجامعة النجاح امينا عاما للجنة الانتخابات المركزية التي انتهت مؤخرا من تحديث السجل الانتخابي في الضفة الغربية وقطاع غزة. وغالبا ما انهارت الجهود الرامية لرأب الصدع بين حركتي فتح وحماس منذ سيطرة حماس على غزة وذلك بسبب خلافاتهما الايدلوجية تجاه الصراع مع إسرائيل. وتسعى الادارة الامريكية إلى استئناف المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية المباشرة بعد ثلاث سنوات من التوقف ولكن دون احراز اي تقدم يذكر حتى الان في الجهود التي يبذلها وزير الخارجية الامريكي جون كيري.

وعلى صعيد منفصل تنطلق يوم الجمعة المقبل المسيرة العالمية إلى القدس بمشاركة نحو 50 دولة عربية وأوروبية تزامنا مع ذكرى احتلال الجزء الشرقي من مدينة القدس والمقدسات الإسلامية والمسيحية.

ومن المقرر أن تنطلق المسيرات في البلدان العربية إلى أقرب نقطة من فلسطين، في حين سيقوم مناصرو القضية الفلسطينية في الدول الأوروبية بالاحتجاج أمام السفارات الإسرائيلية في بلدانهم لإيصال رسائل احتجاج ودعم، وفق القائمين على المسيرة.

وافتتح القائمون على هذه المسيرات صفحات على مواقع التواصل الاجتماعي لتوسيع نطاق التضامن مع القدس والمسجد الأقصى، وكذلك موقعا إلكترونيا يضم تفاصيل كل الفعاليات وتوقيتها والقائمين عليها في الدول المشاركة في المسيرة العالمية للقدس. وقال رئيس اللجنة الوطنية للمسيرة العالمية للقدس في قطاع غزة النائب أحمد أبو حلبية إن المسيرات العالمية هذا العام ستنطلق تزامنا مع الذكرى السادسة والأربعين لاحتلال شرقي القدس في نحو خمسين دولة. وذكر أبو حلبية أن المسيرات هي لتحريك الجماهير والشعوب العربية والإسلامية والمتضامنين مع القضية الفلسطينية لنصرة المسجد الأقصى ومدينة القدس في ظل اشتداد المحاولات الصهيونية لضرب المدينة وسكانها.

وأشار إلى أن القارات الخمس ستشهد مسيرات حاشدة انتصارا للقدس والأقصى وتجديداً للعهد مع فلسطين، مؤكدا أن المسيرات تؤكد على أهمية التضامن مع القدس والأقصى ومع ساكنيها في وجه الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة. وبيّن أبو حلبية أن المسيرات أيضا تحمل رسالة «للعدو الصهيوني بأن كيانه إلى زوال وأن أحرار العالم كله يقفون إلى جانب القدس وشعب فلسطين لمواجهة الهجمة الإسرائيلية المستمرة»، داعياً إلى أوسع مشاركة عربية وإسلامية فيها.

وأوضح أن هذه المسيرات جزء من العمل من أجل القدس وليست كل شيء، مشيرا إلى استمرار حملات التوعية والتعريف بالقدس وبما يجري فيها من قبل الاحتلال الإسرائيلي على كافة الصعد المحلية والعربية والدولية.

جنديان فلسطينيان يحملان مجسما للقدس خلال احتفال سابق

وأضاف النائب الفلسطيني أن القائمين على المسيرات «لا يدّعون أنهم سيحررون القدس والأقصى بهذه المسيرات، لكنهم يسيرون بخطوات دائمة الحضور للتأكيد على الحق الفلسطيني في القدس كاملة ورفض الاحتلال الإسرائيلي في كل فلسطين».

وشدد على أن المطلوب فلسطينياً وعربياً ودولياً تفعيل كل الشرائح الشعبية للانتصار للقضية الفلسطينية وتحريك الشعوب نحو فلسطين، مؤكداً أن العمل من أجل القدس بات أفضل من ذي قبل لكنه بحاجة إلى المزيد.

من جهته اعتبر الكاتب الفلسطيني حسام الدجني المسيرات نحو القدس «نشاطاً مهماً» لتفعيل القضية الفلسطينية وقضية القدس تحديداً خاصة أن هناك أصواتاً دولية تنادي في هذا الوقت بإسقاط القدس من أجندة الفلسطينيين. وقال الدجني إن هذه المسيرات تعزز الثقافة الوطنية داخلياً وتعمل خارجياً على تقوية المواقف وإظهار الدعم والوجود الحقيقي لمناصري القضية الفلسطينية، وتساهم في تواصل أفضل بين فلسطين وهؤلاء المناصرين والداعمين لها.